



المندوبية السامية للتخطيط

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

الميزانية الاقتصادية الاستشرافية 2026

الآفاق الاقتصادية
خلال سنتي 2025 و 2026

يوليو
2025

ملخص تحليلي

سيعرف النمو الاقتصادي العالمي تباطؤًا خلال سنتي 2025 و2026، نتيجة التوترات التجارية وتشديد السياسات الحماية واستمرار التقلبات التي يعرفها المحيط الاقتصادي العالمي. بالإضافة إلى ذلك، ستسجل أسعار المواد الأولية، خاصة أسعار الطاقة، تراجعًا نتيجة ضعف الطلب العالمي في مقابل ارتفاع العرض. كما ستؤثر اختلالات التجارة الدولية واستمرار اللايقين بخصوص الآفاق الاقتصادية على نمو المبادلات من السلع والخدمات، الشيء الذي سيقص من انتعاش الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب.

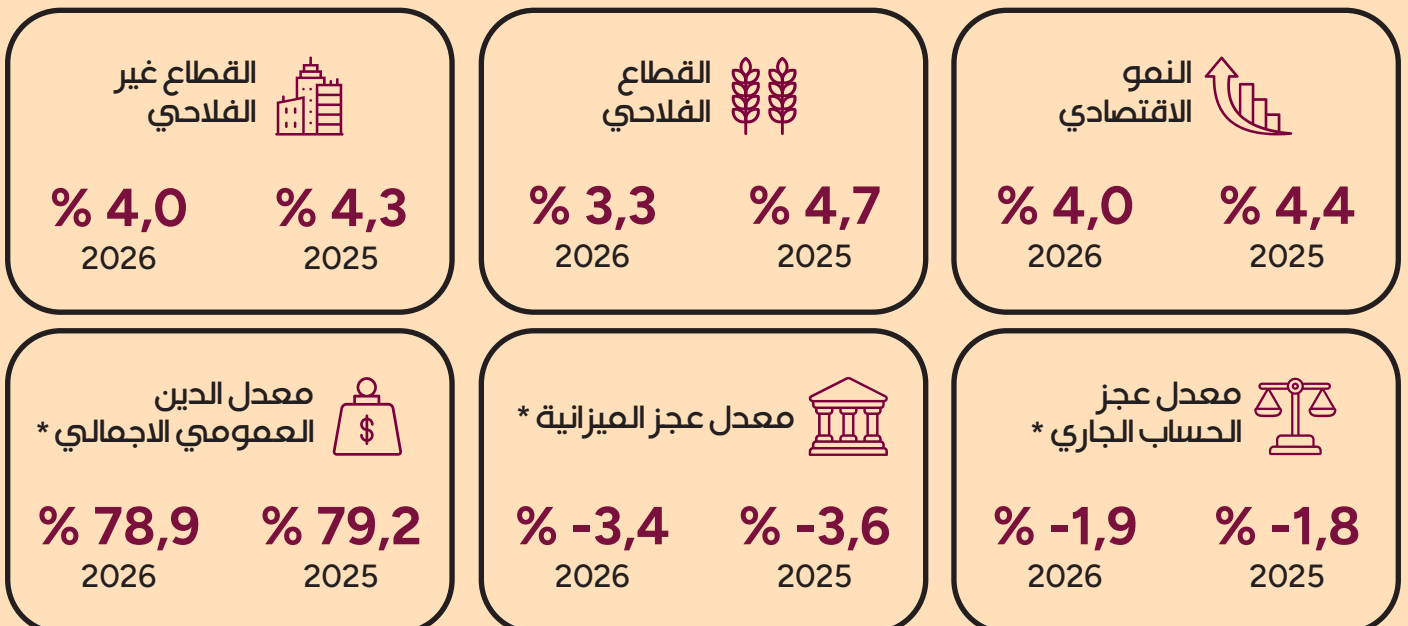
سيواصل الاقتصاد الوطني ديناميته خلال سنتي 2025 و2026 رغم الوضعية الاقتصادية العالمية، مدعوما بتحسين الأنشطة الفلاحية ومواصلة الأنشطة الغير فلاحية لأدائها الجيد. وسيستمر الطلب الداخلي، مستفيدا من تحسن المدايل والمجهودات المبذولة لتعزيز الاستثمار، في تأكيد مكانته كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

وسيؤثر التباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين على دينامية الصادرات الوطنية. وستؤدي هذه الوضعية، مصحوبة بالزيادة المتوقعة للواردات، إلى تفاقم العجز التجاري وتدهور رصيد الحساب الجاري.

الفرضيات

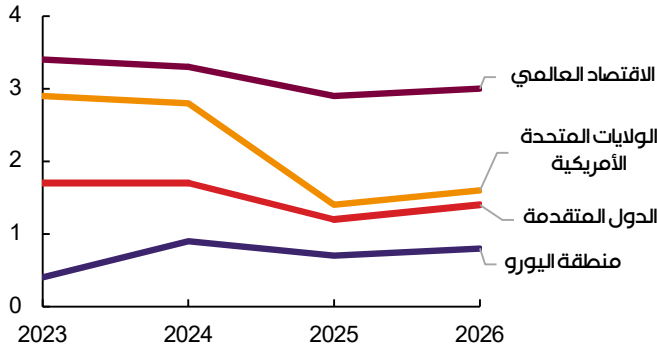
- 1 إنتاج فلاحى متوسط خلال الموسم الفلاحى 2025/2026 ؛
- 2 نهج نفس السياسة المالية ؛
- 3 انتعاش معتدل للطلب الخارجى الموجه نحو المغرب ؛
- 4 منحنى تنازلى لأسعار المواد الأولية.

أهم المؤشرات الاقتصادية



* بالنسبة المئوية من الناتج الداخلى الإجمالى

تطور نمو الاقتصاد العالمي والقوى الاقتصادية ب %



المصدر: البنك الدولي - يونيو 2025

على مستوى اقتصاديات الدول المتقدمة، سيستقر النمو الاقتصادي في حدود 1,2% سنة 2025 قبل أن يتحسن بشكل طفيف ليصل إلى حوالي 1,4% سنة 2026. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، سيتباطأ معدل النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ، منتقلا من 2,8% سنة 2024 إلى 1,4% سنة 2025 و1,6% سنة 2026. وستؤدي زيادة الرسوم الجمركية، خاصة على الواردات من الصين، إلى زيادة أسعار الواردات، مما سيؤدي إلى زيادة تكلفة السلع الوسيطة وتقليل القدرة الشرائية للمستهلكين. بالإضافة إلى ذلك، سيتقلص حجم الاستثمار والصادرات، نتيجة الاختلالات في العرض والإجراءات الحمائية وعدم استقرار السياسات العمومية. وهكذا، من المتوقع أن يرتفع التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي 3,5% سنتي 2025 و2026، رغم تباطؤ النمو الاقتصادي، مما سيؤدي إلى اعتماد سياسة نقدية أقل مرونة. وبالموازاة مع ذلك، سيتفاقم العجز

تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي في سياق جيوسياسي واقتصادي مضطرب

ستتأثر دينامية الاقتصاد العالمي بتداعيات تصاعد التوترات التجارية وتفاقم الإجراءات الحمائية بين القوى الاقتصادية الكبرى، مما سيؤدي إلى تزايد اللايقين بخصوص تطور آفاق النمو الاقتصادي. وفي ظل هذا السياق الهش المتأثر بتقلص هوامش السياسات الحكومية، سيعرف النمو الاقتصادي العالمي تراجعاً ملحوظاً، إذ لن تتجاوز وتيرته 2,3% سنة 2025 و2,4% سنة 2026 عوض 2,8% سنة 2024، وهي مستويات تبقى دون المتوسط السنوي 3,1% المسجل خلال الفترة 2013-2019¹.

وتبقى انعكاسات المحيط الدولي غير المستقر، متباينة ومرتبطة بمستوى اندماج البلدان في سلاسل القيمة العالمية، والبنية القطاعية لاقتصادياتها، فضلا عن طبيعة السياسات الاقتصادية المتخذة.

1 التوقعات الاقتصادية العالمية، البنك الدولي، يونيو 2025.

ستصل إلى 6,4% خلال سنتي 2025 و2026، مدعما بدينامية الاستهلاك الخاص وقوة الاستثمار العمومي والخاص.

وبالمقابل، سيعرف الاقتصاد الصيني تراجعاً ملحوظاً في وتيرة نموه، لتنتقل من 6,8% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2013-2019 إلى 4,5% سنة 2025 و4% سنة 2026. ويعزى هذا التباطؤ أساساً إلى استمرار أزمة قطاع العقارات وانخفاض الصادرات متأثرة بالزيادة في الرسوم الجمركية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وباعتدال الطلب الخارجي. غير أنه بالنظر إلى الدعم المالي الكبير، الموجه لتحفيز الاستثمارات غير العقارية، سيساهم الاستهلاك والنشاط الصناعي في تخفيف تباطؤ نمو الأنشطة الاقتصادية في الصين.

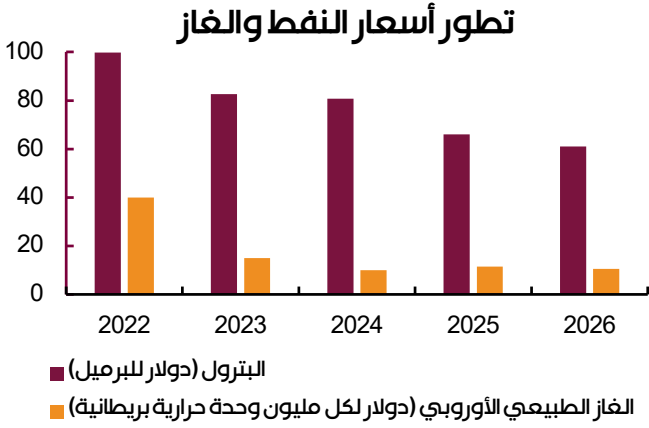
وسيتراجع نمو الاقتصاد الروسي إلى 1,4% سنة 2025، ثم إلى 1,2% سنة 2026، عوض 4,3% سنة 2024، نتيجة انخفاض إنتاج النفط وضعف الطلب الخارجي وتراجع دعم السياسة المالية والنقدية. كما سيتباطأ النمو الاقتصادي البرازيلي، لينتقل معدله من 3,4% سنة 2024 إلى 2,4% سنة 2025 و2,2% سنة 2026. وتعزى هذه الضعف أساساً إلى استمرار الاختلالات البنوية وضعف الطلب الداخلي الذي سيتأثر بتشديد السياسة النقدية.

وسيتراجع التضخم في الأسواق الصاعدة خلال سنتي 2025 و2026، غير أن معدله سيبقى في مستويات عالية تناهز حوالي

العمومي نتيجة زيادة النفقات الاجتماعية وانخفاض الضرائب وارتفاع تكاليف خدمة الدين المرتبطة بارتفاع أسعار الفائدة. وستؤدي هذه الوضعية إلى تفاقم الدين العمومي إلى حوالي 125% من الناتج الداخلي الإجمالي، مما سيقلص من هوامش السياسة المالية.

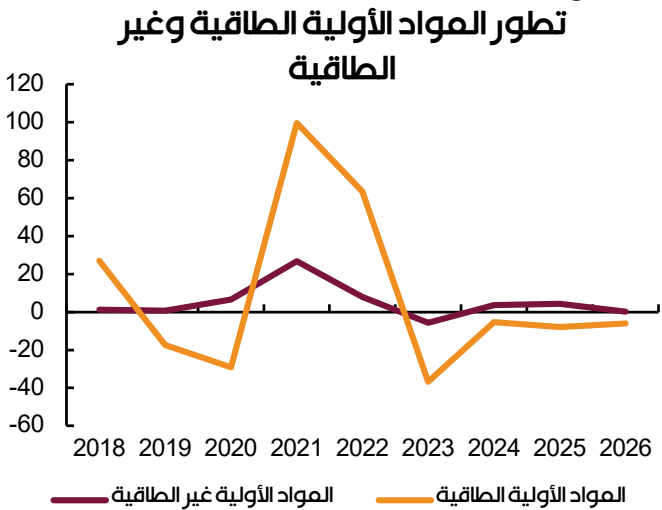
وستواصل منطقة اليورو تسجيل معدلات نمو ضعيفة، لن تتجاوز في المتوسط 1% سنتي 2025 و2026. وسيسجل الطلب الداخلي المتأثر بالمحيط العالمي المضطرب نمواً معتدلاً، حيث يرتقب أن يعرف الاستثمار والاستهلاك الخاص انتعاشاً متواضعاً وذلك رغم انخفاض التضخم ومواصلة نهج سياسة نقدية مرنة. بالإضافة إلى ذلك، سيسجل الطلب الخارجي انكماشاً، بفعل تباطؤ التجارة العالمية وتصادم التوترات التجارية، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، الشيء الذي سيؤدي إلى تدهور أكبر للقدرة التنافسية وتقييد صادرات منطقة اليورو. في ظل هذه الظروف، وبناء على المنحى التنافسي لأسعار المواد الأولية، سينخفض التضخم تدريجياً في منطقة اليورو إلى 2% سنة 2026. وبالتالي، ستتحسن الظروف التمويلية، في حين ستتقلص الإجراءات التوسعية للسياسة المالية بهدف تخفيض العجز العمومي المتراكم خلال الأزمة الصحية والطاقية.

وستسجل اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية نمواً بمعدل 3,8% سنتي 2025 و2026 عوض 4,2% سنة 2024. وسيواصل الاقتصاد الهندي تسجيل معدلات نمو قوية



المصدر: البنك الدولي - يونيو 2025

وستسجل أسعار المواد الأولية الفلاحية والغذائية شبه استقرار خلال سنة 2025، قبل أن تنخفض بشكل طفيف سنة 2026. ويعزى هذا التراجع إلى تباطؤ الطلب العالمي وتزايد العرض وكذا انخفاض تكاليف المدخلات خاصة تلك المتعلقة بالطاقة والأسمدة سنة 2026. وستنخفض أسعار المعادن الأساسية (باستثناء المعادن النفيسة) خلال هذه السنة، نتيجة التوترات التجارية التي تعيق النهوض بقطاع الصناعات على الصعيد العالمي.



المصدر: البنك الدولي - يونيو 2025

3%. ويعزى ذلك أساساً، إلى المستوى المرتفع لأسعار المواد الغذائية والضغطات القوية على الأجور وزيادة الرسوم الجمركية الكبيرة.

تراجع ملحوظ في أسعار المواد الأولية في سياق تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي..

ستعرف أسعار النفط تراجعاً ملحوظاً، لتصل إلى حوالي 66 دولاراً للبرميل سنة 2025 و61 دولاراً سنة 2026 عوض 80,7 سنة 2024. ويعزى ذلك إلى تباطؤ الطلب العالمي وزيادة العرض، نتيجة الاستراتيجية التوسعية لمنظمة الدول المصدرة للنفط وزيادة الإنتاج في الدول غير الأعضاء، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، الشيء الذي قد يؤدي إلى فائض في الأسواق.

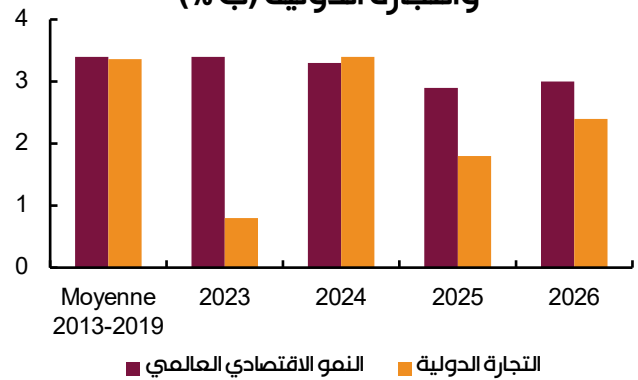
وستبقى مستويات أسعار الغاز الطبيعي المرجعي الأوروبي مرتفعة سنة 2025 نتيجة المستوى الضعيف للمخزون واستمرار الضغوطات على العرض. غير أن أسواق الغاز ستعرف تراجعاً طفيفاً في الأسعار سنة 2026، نتيجة ارتفاع العرض على الصعيد العالمي، خاصة من الغاز الطبيعي المسال، وانخفاض الطلب.

هشاشة آفاق النمو الاقتصادي العالمي خلال سنتي 2025 و2026 ومواجهتها للعديد من المخاطر...

إن من شأن تفاقم التوترات التجارية أن يعيق تطور التجارة العالمية وأن يؤثر سلبا على الإنتاج الصناعي. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي التقلبات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية المتباينة وكذا تشديد الشروط التمويلية والمخاطر الجيوسياسية خاصة في أوروبا والشرق الأوسط، إلى تفاقم تقلبات الأسواق وبالتالي إلى اختلال التوازن الماكرو اقتصادي. كما ستتأثر سلاسل التوريد العالمية وأسعار المواد الأولية بالتقلبات المناخية والاضطرابات المرتبطة بالعرض، الشيء الذي سيؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. كما أن تراجع التعاون الدولي وضعف الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين قد يزيد من تفاقم التوترات على الصعيد العالمي.

في هذا السياق الذي يتسم بالاضطرابات التجارية واستمرار التوترات الجيوسياسية، ستعرف التجارة العالمية تباطؤا ملحوظا سنة 2025، ليستقر معدل نموها في حدود 1,8% عوض 3,4% سنة 2024. ويعزى هذا المنحى أساسا إلى الانكماش المرتقب للمبادلات التجارية من السلع سنة 2025، في حين ستسجل المبادلات من الخدمات وتيرة نمو معتدلة. وستعرف المبادلات التجارية خلال سنة 2026 انتعاشا طفيفا في معدل نموها سيصل إلى 2,4%.

تطور النمو الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية (ب%)



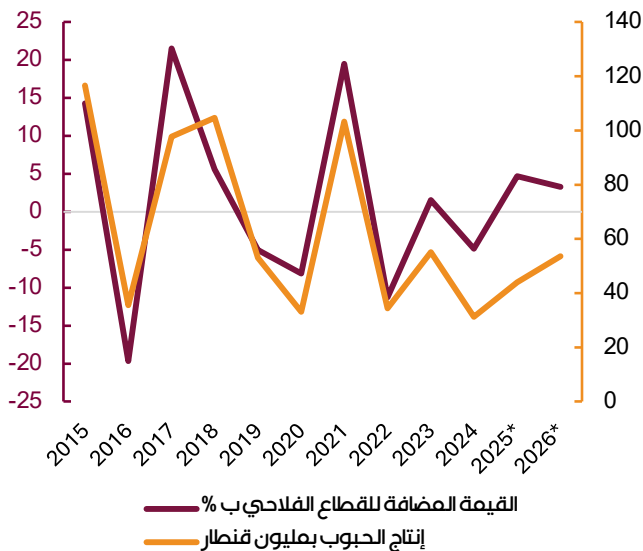
المصدر: البنك الدولي - يونيو 2025

في هذا السياق، سيعرف الطلب العالمي الموجه نحو المغرب انتعاشا طفيفا سنتي 2025 و2026، لتستقر وتيرة نموه على التوالي في حدود 1,4% و2,4% عوض معدل نمو لم يتجاوز 0,5% سنة 2024.

التربة وتعزيز الموارد الجوفية. وسيستفيد قطاع تربية الماشية من الدعوة الملكية السامية بخصوص إلغاء شعيرة أضحية العيد كما سيستفيد من توفر المراعي ومن تنزيل البرنامج الذي يهدف إلى حماية القطيع الوطني وإعادة تشكيله وتحسين صحته وكذا إلى التخفيف من ديون مربّي الماشية.

وبالتالي، ستعرف القيمة المضافة للقطاع الفلاحي زيادة لتبلغ وتيرة نموها حوالي 4,7% سنة 2025 عوض انخفاض ب 4,8% المسجل سنة 2024. وبناء على فرضية تحقيق إنتاج متوسط للحبوب خلال الموسم الفلاحي 2025/2026، سيسجل القطاع الفلاحي سنة 2026 نموا بوتيرة 3,3%، مستفيدا من تعزيز الزراعات الأخرى وتحسن نشاط تربية الماشية.

تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي وإنتاج الحبوب



* توقعات

المصدر: وزارة الفلاحة، المندوبية السامية للتخطيط

مواصلة دينامية النشاط الاقتصادي

سيواصل الاقتصاد الوطني ديناميته خلال سنتي 2025 و 2026، بعدما سجل معدل نمو بلغ 3,8% سنة 2024. ويعزى ذلك إلى التحسن المرتقب للأنشطة الفلاحية واستمرار الأداء الجيد للأنشطة غير الفلاحية محفزة بانتعاش الطلب الداخلي.

انتعاش النشاط الفلاحي خلال سنتي 2025 و 2026

بعد توالي عدة سنوات من الجفاف، شهد الموسم الفلاحي 2025/2024 بداية واعدة، رغم بعض الإضطرابات الناتجة عن تقلبات درجات الحرارة خلال شهر نونبر. وقد ساهمت التساقطات المطرية المهمة التي عرفها شهر مارس وأبريل في تحسن ملحوظ للإنتاج الفلاحي. وبالتالي، سيصل إنتاج الحبوب، الذي يغطي مساحة تناهز حوالي 2,6 مليون هكتار، إلى 44 مليون قنطار³، أي بزيادة تقدر ب 41% مقارنة بالموسم الماضي. غير أن هذا المستوى يبقى دون متوسط العشر سنوات الماضية والمقدر ب 66,5 مليون قنطار.

بالإضافة إلى ذلك، ستستفيد الزراعات الربيعية، والتي تغطي مساحة تقدر بحوالي 158 ألف هكتار، من التساقطات المطرية المهمة التي عرفتها بلادنا خلال بداية فصل الربيع، والتي ساهمت في تحسين رطوبة

ومن المتوقع أن تتعزز هذه الدينامية من خلال تطور بعض أقطاب الصناعات الغذائية الجهوية والمنتجات الموجهة نحو التصدير.

وسيعرف قطاع النسيج نموا معتدلا بـ 2,8% سنة 2025 و 3,1% سنة 2026، رغم العديد من التحديات الهيكلية. وستستفيد أنشطة هذا القطاع من ارتفاع الطلب ومن مسار التطوير التدريجي ومن استراتيجية تكامل سلسلة القيمة وتحسن القدرة الإنتاجية.

وستتأثر أنشطة صناعة معدات النقل والأنشطة المرتبطة بها سنة 2025 بتداعيات المشاكل التقنية والتجارية المؤقتة والمنحى التنزلي الذي يعرفه اقتناء السيارات الحرارية في أوروبا. غير أن هذه الفروع من الأنشطة ستستفيد من الاستقرار التدريجي للاستثمارات ومن تقوية سلاسل القيم المحلية. بالإضافة إلى ذلك، سيتعزز هذا القطاع بإدخال تقنيات جديدة، خاصة في تصنيع البطاريات الكهربائية، والتوسع المستمر في وحدات الإنتاج ودخول مصنعين جدد للمعدات، فضلا عن التقدم المستمر في أنظمة الربط والتوصيل الكهربائي التي تدعم صناعة الطائرات.

ومن جهته، سيسجل قطاع الصناعات الكيماوية نموا بـ 6,6% سنة 2025، مستفيدا من الطلب الخارجي القوي على مشتقات الفوسفات. وستعرف أنشطة هذا القطاع زيادة بـ 5,1% سنة 2026، نتيجة تعزيز القدرات المحلية لتحويل الفوسفات الخام وانطلاق العمل بوحدات كيميائية جديدة تضمن احترام

ومن جهته، سيستفيد قطاع الصيد البحري من المجهودات المبذولة للنهوض بالثروة البحرية، وتطوير منتجاتها وتزايد الطلب الخارجي. في ظل هذه الظروف، سيعرف القطاع الأولي ارتفاعا بوتيرة 4,6% سنة 2025 و 3,2% سنة 2026، حيث سيسجل مساهمة موجبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 0,5 نقطة سنة 2025 و 0,3 نقطة سنة 2026.

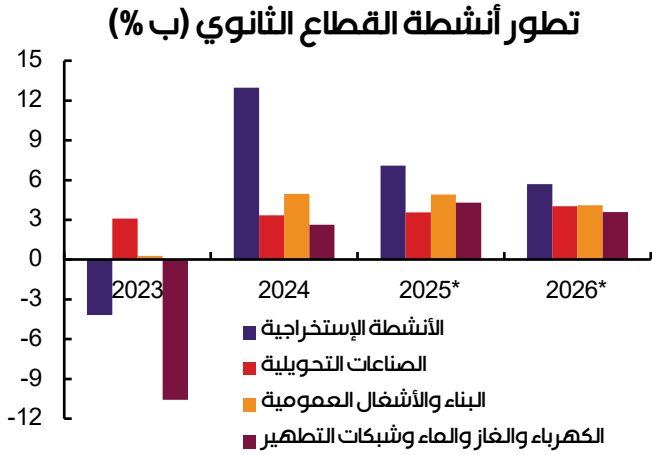
استمرار تحسن الأنشطة غير الفلاحية

ستعرف الأنشطة غير الفلاحية زيادة بـ 4,3% سنة 2025 و 4% سنة 2026، مدعومة أساسا بالنتائج الجيدة لقطاع البناء والأشغال العمومية وأنشطة قطاع الصناعة وكذا أنشطة القطاع الثالثي.

ستسجل الصناعات التحويلية نموا بـ 3,6% سنة 2025، نتيجة تعزيز الإنتاج في بعض الأنشطة التصديرية كالصناعات الكيماوية والصناعات الغذائية، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية للمستوى الجيد للاستثمار الأجنبي المباشر. وستعرف القيمة المضافة للقطاع الصناعي سنة 2026 انتعاشا ملحوظا لتبلغ حوالي 4%، نتيجة مواصلة المشاريع الصناعية الاستراتيجية وإدخال تقنيات جديدة.

وستتحسن الصناعات الغذائية لتسجل نموا يقدر بـ 2,2% سنة 2025، قبل أن تتحسن وتيرة نموها إلى 3,5% سنة 2026، مستفيدة من التأثير الإيجابي للقطاع الفلاحي، مما يمكن من توفر المواد الأولية المحلية.

للمعايير البيئية والصحية، استجابة للطلب الدولي المتزايد.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

في ظل هذه الظروف، ستسجل أنشطة القطاع الثانوي نموا ب 4,2 % سنة 2025 و 4,1 % سنة 2026. وبالتالي، ستصل مساهمتها في النمو الاقتصادي الوطني إلى 1,1 نقطة سنتي 2025 و 2026.

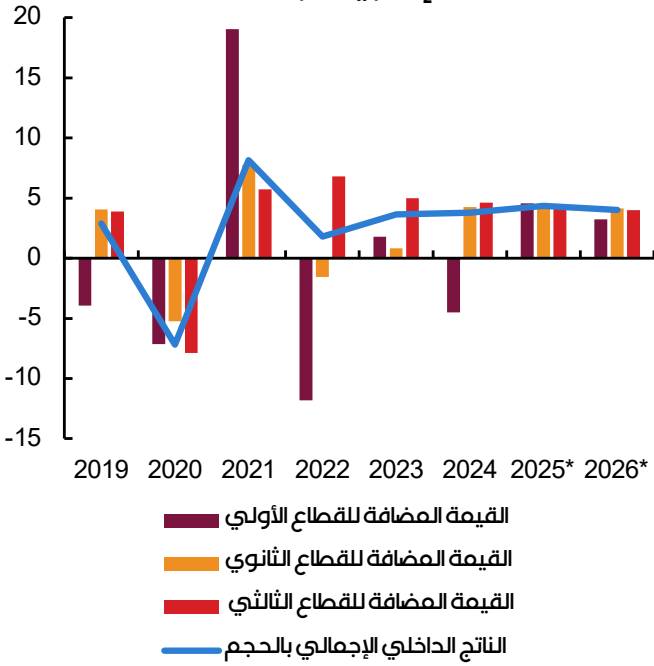
وسيواصل القطاع الثالثي، الذي يمثل حوالي 60 % من إجمالي القيمة المضافة خلال الفترة 2015-2024، ديناميته ليسجل زيادة ب 4,4 % و 4 % سنتي 2025 و 2026، حيث ستبلغ مساهمته في النمو حوالي 2,3 نقط و 2,1 نقط سنتي 2025 و 2026 على التوالي.

وسيعرف نشاط الفنادق والمطاعم نموا ب 8,4 % سنة 2025، مدعوما بالارتفاع المستمر في عدد السياح الوافدين وعدد ليالي المبيت، ارتباطا بتنظيم العديد من الفعاليات الثقافية والرياضية الكبرى فضلا عن مجهودات النهوض بالقطاع السياحي. ويرتقب أن يستمر هذا المنحى الإيجابي خلال سنة 2026، نتيجة استمرار تنوع العرض السياحي وتطوير البنية التحتية للاستقبال وتحسين جودة الخدمات.

كما ستواصل أنشطة الصناعات الإستخراجية تسجيل نتائج جيدة خلال سنتي 2025 و 2026، مسجلة نموا ب 7,1 % و 5,7 % على التوالي. وسيتعزز هذا القطاع بتقوية إنتاج الفوسفات الصخري، نتيجة زيادة الطلب من الصناعات التحويلية المحلية وانتعاش الطلب الخارجي. حيث سيبقى الطلب العالمي على الفوسفات الصخري مهما نظرا للقيود المؤثرة على العرض والارتفاع المستمر في الحاجيات من الأسمدة في المناطق الفلاحية الكبرى. كما سيتعزز الطلب المحلي عبر استراتيجية توسيع الطاقة الإنتاجية نظرا للإطلاق المتوقع لمجمع الصناعات والمعادن الجديد «مزندا» سنة 2026.

سيسجل قطاع البناء والأشغال العمومية نموا ب 4,9 % سنة 2025 و 4,1 % سنة 2026. ويعزى ذلك إلى إنجاز المشاريع البنوية في القطاعات الاستراتيجية والبنية التحتية المتعلقة بالتحضيرات لكأس الأمم الأفريقية 2025 والتنظيم المشترك لكأس العالم 2030. وستساهم مجهودات إعمار المناطق المتضررة من الزلزال وبرنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن في تعزيز دينامية أنشطة هذا القطاع. غير أن أنشطة البناء ستتأثر بارتفاع تكاليف مواد البناء ونقص اليد العاملة المؤهلة، ارتباطا بتوجهها نحو مشاريع البنية التحتية الكبرى.

تطور القيم المضافة للقطاعات الإنتاجية (ب %)

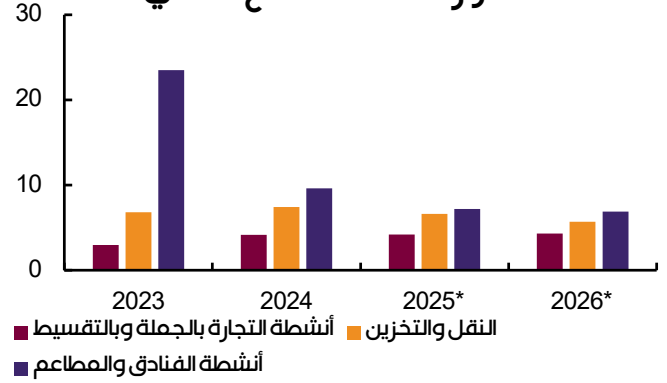


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

في ظل هذه الظروف، وبناء على الزيادة المتوقعة في الضرائب والرسوم الصافية من الإعانات، سيسجل حجم الناتج الداخلي الإجمالي نمواً ب 4,4 % سنة 2025 و 4 % سنة 2026. وعلى المستوى الإسمي ستنتقل وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 6,4 % سنة 2025 إلى 5,6 % سنة 2026، الشيء الذي سيفرز معدلاً للتضخم مقاساً بمؤشر الناتج الداخلي الإجمالي الضمني، في حدود 1,5 % سنة 2026 عوض 1,9 % المرتقب سنة 2025.

وستعرف أنشطة النقل والتخزين زيادة ب 6,6 % سنة 2025 و 5,7 % سنة 2026، ارتباطاً بدنامية التجارة والناتج الجيدة لقطاع السياحة، بالإضافة إلى انطلاق العمل بمنصات لوجستية جديدة.

تطور أنشطة القطاع الثالثي



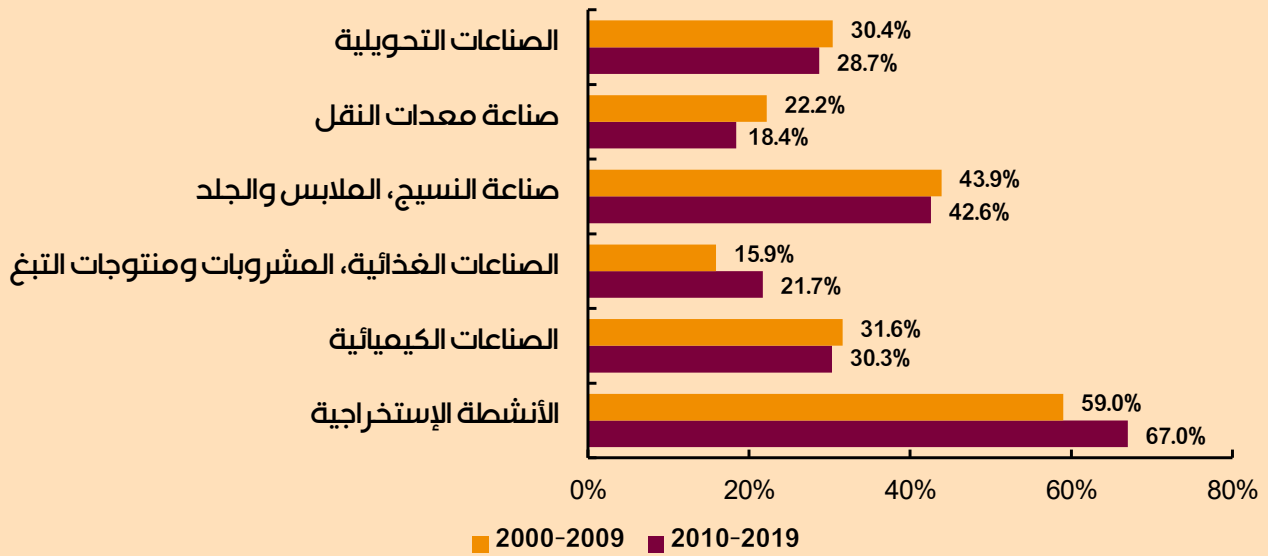
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وسيسجل قطاع التجارة وإصلاح المركبات نمواً يناهز 4,3 % سنتي 2025 و 2026، خاصة نتيجة انتعاش النشاط الفلاحي وزيادة الطلب الداخلي المدعوم بقوة الاستهلاك الداخلي والاستثمار والمجهودات المبذولة لهيكلية النشاط غير المنظم.

تباين دينامية الأنشطة الصناعية

عرف القطاع الصناعي خلال السنوات الأخيرة دينامية متباينة، حيث أفرز أنشطة ذات قيمة مضافة⁴ قوية وأخرى لا تزال تواجه تحديات هيكلية. وعرفت المساهمة المتوسطة للصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2019 استقراراً في مستوى متواضع لم يتجاوز 0,5 نقطة. كما سجل متوسط معدل القيمة المضافة الناتجة لهذا القطاع تراجعاً، لينتقل من 30,4% خلال 2000-2009 إلى 28,7% خلال 2010-2019.

معدل القيم المضافة لبعض القطاعات الإنتاجية



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وفي هذا الصدد، فقد سجل قطاع النسيج، الملابس والجلد مستويات مرتفعة نسبياً لمعدل قيمته المضافة، حيث بلغ في المتوسط 43% خلال الفترة 2000 إلى 2019، مما يعكس مساهمته الكبيرة في خلق الثروة الصناعية. ومن جهتها سجلت الصناعات الغذائية تحسناً تدريجياً في معدل قيمتها المضافة، حيث انتقلت قيمته المتوسطة من 16% خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2009 إلى 22% خلال العقد الذي يليها. ورغم هذا التحسن في معدل القيمة المضافة لهذا النشاط، إلا أنه يبقى دون المعدل الإجمالي المتوسط للصناعات التحويلية.

بالإضافة إلى ذلك، ورغم دورها الكبير في التجارة الخارجية، فإن أنشطة صناعة معدات النقل سجلت متوسط معدل قيمة مضافة متواضعا، حيث انتقل من 22% خلال الفترة 2000-2009 إلى 18,4% فقط بين 2010-2019. ويعكس هذا المعدل اعتمادها الكبير على الاستهلاك الوسيط، الذي ارتفعت حصته في الإنتاج من 78% إلى 81,6% خلال هاتين الفترتين. كما ينعكس هذا المحتوى المنخفض من القيمة المضافة في الإنتاج على تطور حصته في القيمة المضافة للقطاع الصناعي، والتي انتقلت في المتوسط من 4,7% إلى 6,7% بين هذين العامين، مما

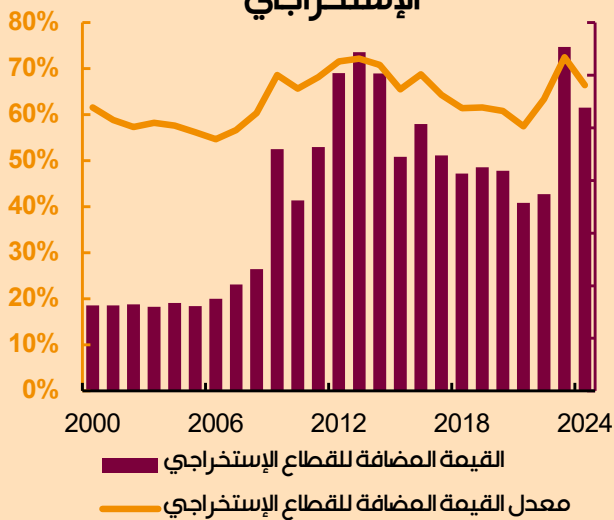
4 حصة القيمة المضافة من الإنتاج

يعكس نمواً في الحجم أكثر منه تحسناً نوعياً في الاندماج الإنتاجي. ويسلط هذا التباين الضوء على محدودية بعض القطاعات الصناعية في المساهمة بشكل أكبر في القيمة المضافة، رغم ديناميتها في المبادلات التجارية. وبالمقابل، عرفت قطاعات أخرى من النسيج الإنتاجي الوطني، خاصة أنشطة المعادن والصناعات الكيماوية، تسجيل نتائج مشجعة فيما يتعلق بالتصنيع المحلي وخلق الثروة.

وفي هذا السياق الدولي الذي يتميز بتحديات الأمن الغذائي، برز المغرب كفاعل استراتيجي على الصعيد العالمي في إنتاج الأسمدة الفوسفاتية. وباستحواده على حوالي 70% من الاحتياطي العالمي من الفوسفات، تمكن المغرب من تحويل هذه الثروة إلى رافعة للتحويل الاقتصادي، وذلك من خلال نهج مجموعة المكتب الشريف للفوسفات لسياسة صناعية طموحة منذ سنة 2008. وتهدف هذه الاستراتيجية النهوض بنموذج الاستخراج المعدني المعتمد على الفوسفات الخام والانتقال إلى نموذج متكامل ذي قيمة مضافة عالية يركز على التصنيع المحلي وإنتاج أسمدة كيماوية.

وقد ساهم تعزيز البنية التحتية الصناعية وتحسين نقل الفوسفات عبر خطوط الأنابيب وتوسيع قدرات إنتاج الأسمدة عالية القيمة في تعزيز التحول الصناعي وتطوير إنتاج الفوسفات. بالإضافة إلى ذلك، مكنت المنهجية المستدامة والاستثمارات الكبرى من تلبية الطلب العالمي المتزايد مع الالتزام بمعايير بيئية صارمة. وقد عزز هذا التطور من أداء هذا القطاع ومن صموده أمام تقلبات الأسواق العالمية كما عزز من تنافسية المغرب في السوق الدولية للمدخلات الفلاحية.

معدل القيمة المضافة للقطاع
الإستخراجي



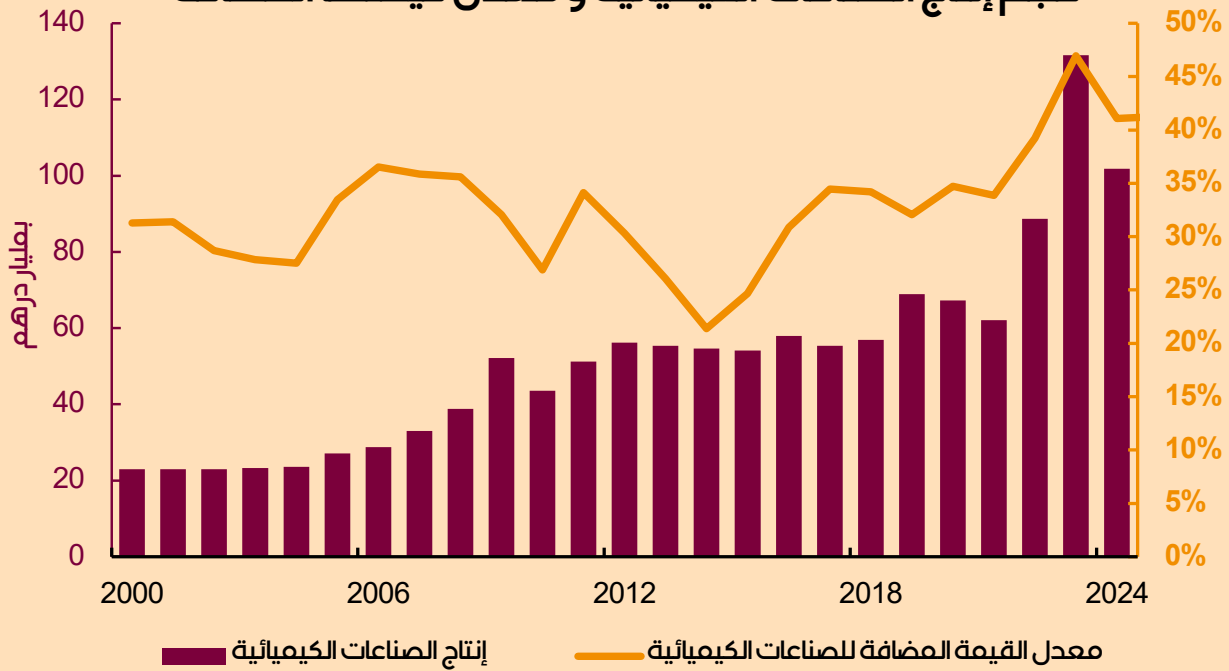
إنتاج القطاع الإستخراجي بالحجم
(بمليار درهم)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

على المستوى الماكرواقتصادي، تترجم هذه الاستراتيجية بتطور ملحوظ في القيمة المضافة لقطاع الإستخراج المعدني ولصناعة المنتجات الكيماوية. حيث بلغ حجم القيمة المضافة لقطاع الاستخراج المعدني 10,2 مليار درهم في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2009. في حين تجاوزت ضعف هذا المستوى خلال الفترة 2010-2024، أي ما يناهز 24,2 مليار درهم في المتوسط. كما سجل هذا القطاع خلال الفترة 2000-2024 مستوى عال لمعدل قيمته المضافة تراوح بين 55% و72%، مما يعكس المساهمة الكبيرة لهذا القطاع في خلق القيمة المضافة.

حجم إنتاج الصناعات الكيماوية ومعدل قيمتها المضافة



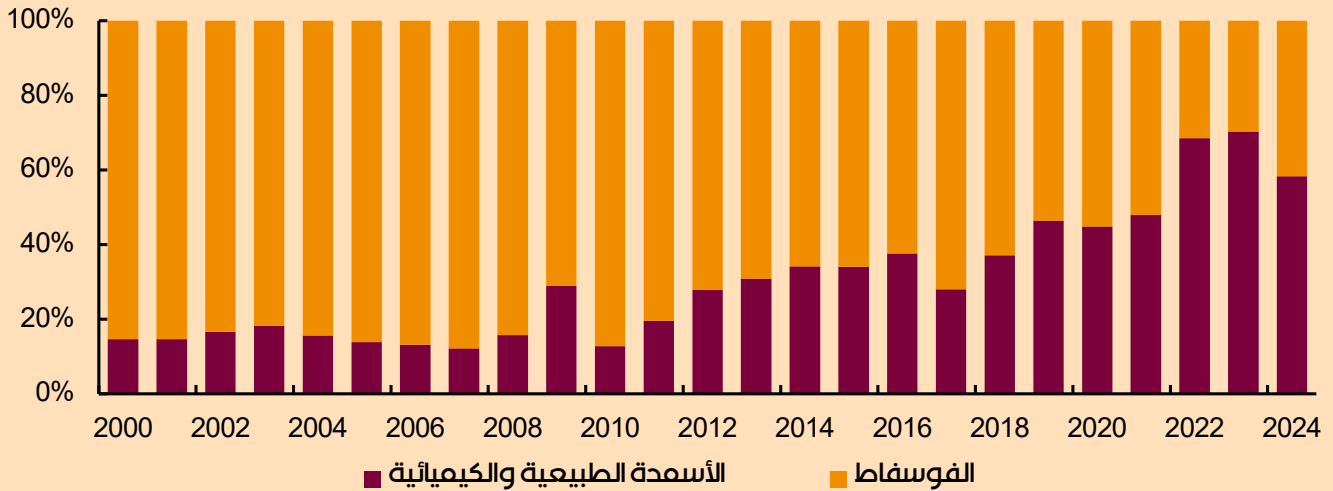
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

بالإضافة إلى ذلك، انتقل متوسط حجم الإنتاج في نشاط صناعة المنتجات الكيماوية من 29,5 مليار درهم خلال الفترة 2000-2009 إلى 67 مليار درهم بين 2010 و2024، وهو ما يعكس الارتفاع القوي لإنتاج الأسمدة الكيماوية في المغرب. كما تعززت النتائج الجيدة لمساهمة هذا القطاع في خلق الثروة الوطنية نتيجة الاستقرار النسبي لمعدل قيمته المضافة خلال الفترة 2000-2024 في ما يناهز 32,8%.

وقد انعكست الآثار الإيجابية لهذا التحول الصناعي الهيكلي كذلك على مستوى المبادلات الخارجية. حيث كانت تعرف الصادرات الوطنية من الفوسفات ومشتقاته هيمنة لصادرات الفوسفات الخام بـ 83% خلال الفترة 2000-2009، حيث كانت مساهمتها ضعيفة في الرفع من المداخيل الخارجية وفي خلق القيمة مضافة. غير أنه ابتداء من سنة 2009، سجلت الصادرات من الأسمدة الكيماوية زيادة ملحوظة، مما يعكس الآثار الأولى الملموسة للاستراتيجية الصناعية

القائمة على التحويل المحلي للفوسفاط. وقد أدى تعزيز هذه الدينامية على مر السنوات، إلى تحول هيكلية في بنية الصادرات حيث أفرز في سنة 2020 تجاوزا لحجم⁵ الصادرات من الأسمدة حجم نظيرتها من الفوسفاط الخام.

بنية حجم الصادرات من الفوسفاط ومن الأسمدة الطبيعية والكيميائية



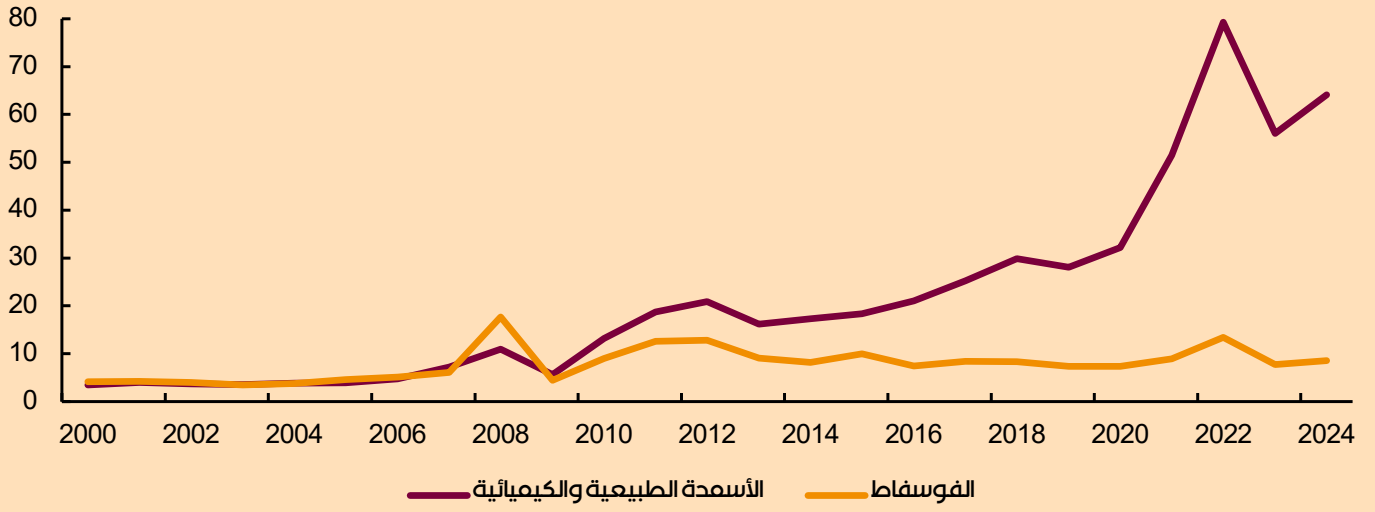
المصدر: مكتب الصرف

وقد مكن هذا الانتقال من نموذج يعتمد على الاستخراج الخام إلى نموذج مندمج للتصنيع من تعزيز صادرات المغرب بشكل ملحوظ وزيادة المداخل الخارجية. وبلغت قيمة الصادرات من الفوسفاط الخام والأسمدة خلال الفترة 2009-2000 في المتوسط 5,7 مليار درهم و5,1 مليار درهم على التوالي. ومنذ سنة 2010، تجاوزت قيمة صادرات الأسمدة الكيميائية بشكل ملحوظ قيمة صادرات الفوسفاط الخام، مما يعكس ديناميته التصاعدية الملحوظة. كما تجسد هذا المنحى في معدل نمو متوسط لصادرات الأسمدة الطبيعية والكيميائية بلغ 22,5% خلال الفترة من 2010-2019، الشيء الذي يوضح التثمين الأمثل للعرض التصديري الوطني وفعالية استراتيجية التصنيع المحلية في تعزيز الموارد الفوسفاطية.

كما ساهمت هذه الدينامية بشكل كبير في تقليص العجز التجاري، خاصة في فترات الأزمات. حيث ارتفعت الصادرات من الأسمدة لتنتقل من 28 مليار درهم سنة 2019 إلى أكثر من 79 مليار درهم سنة 2022، أي ما يناهز ستة أضعاف قيمة صادرات الفوسفاط الخام. وقد استفادت هذه الزيادة من الارتفاع في الأسعار العالمية للأسمدة، ما مكن من تغطية جزئية لارتفاع الفاتورة الطاقية ومن تقليص الاختلالات البنوية في الميزان التجاري والتداعيات الناجمة عن الأزمة الصحية.

5 بالكيلوغرام حسب معطيات مكتب الصرف.

قيمة الصادرات من الفوسفات والأسمدة (بمليار درهم)



المصدر: مكتب الصرف

2,9 نقطة سنة 2025 و2,7 نقطة سنة 2026 عوض 3,1 نقطة سنة 2024.

بالإضافة إلى ذلك، سيتعزز انتعاش الاستثمار الإجمالي بدنامية أشغال تحديث وتطوير البنية التحتية وانطلاق المشاريع البنيوية في القطاعات الاستراتيجية ومواصلة تنزيل ميثاق الاستثمار الجديد، وكذا من تحسن الظروف التمويلية. وفي هذا السياق، سيسجل الاستثمار زيادة ب 9,8 % سنة 2025 و7,2 % سنة 2026 عوض 10,9 % سنة 2024، حيث سيساهم في النمو الاقتصادي بحوالي 3 نقط سنة 2025 و2,3 نقط سنة 2026.

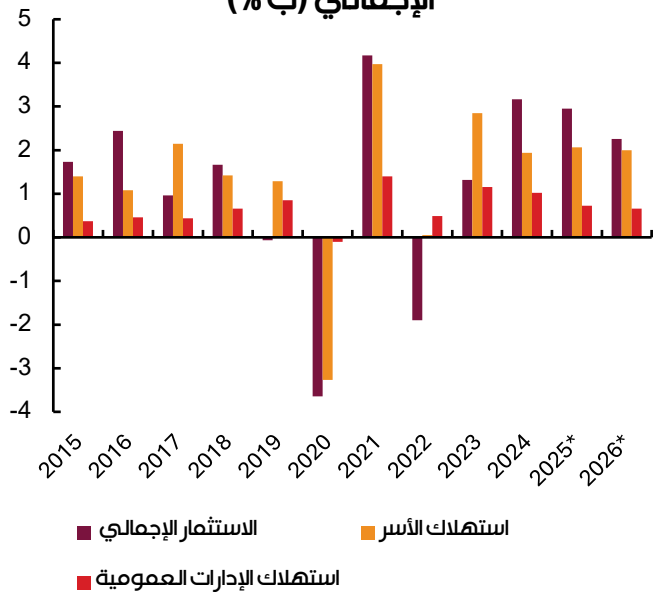
في ظل هذه الظروف، سيسجل الطلب الداخلي ارتفاعا ب 5,4 % سنة 2025 و4,6 % سنة 2026. حيث ستبغ مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي حوالي 5,8 نقط و5 نقط سنتي 2025 و2026 على التوالي، الشيء الذي يعكس تعزيز مكانته كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، من المتوقع أن يسجل الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي نموا ب 6,4 % سنة 2025 و5,6 % سنة 2026. وبالتزامن مع الإرتفاع المتوقع في الإستهلاك النهائي الوطني الإسمي بنسبة 5,4 % سنة 2025 و4,9 % سنة 2026، سيتحسن معدل الإذخار الداخلي الذي من المتوقع أن يصل إلى 22,6 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 و23,1 % سنة 2026. وأخذا بعين الاعتبار

مواصلة دينامية الطلب الداخلي دعم مسار النمو الاقتصادي

ستواصل مكونات الطلب الداخلي دعمها للدينامية الاقتصادية خلال سنتي 2025 و2026. وسيسجل استهلاك الأسر ارتفاعا ب 3,6 % سنة 2025 و3,4 % سنة 2026، ليساهم بحوالي 2,1 نقط سنتي 2025 و2026 عوض 1,9 نقطة سنة 2024، مستفيدا من تحسن العداخيل الفلاحية وزيادة الأجور في إطار الحوار الاجتماعي، وتراجع الضغوط التضخمية وتواصل الدعم الاجتماعي المباشر.

مساهمة المكونات الرئيسية للطلب الداخلي في نمو الناتج الداخلي الإجمالي (ب %)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

بناء على الزيادة المتوقعة لاستهلاك الإدارات العمومية ب 4,1 % سنة 2025 و3,7 % سنة 2026، سيعرف الاستهلاك النهائي الوطني ارتفاعا بحوالي 3,7 % سنة 2025 و3,5 % سنة 2026، ليساهم بحوالي

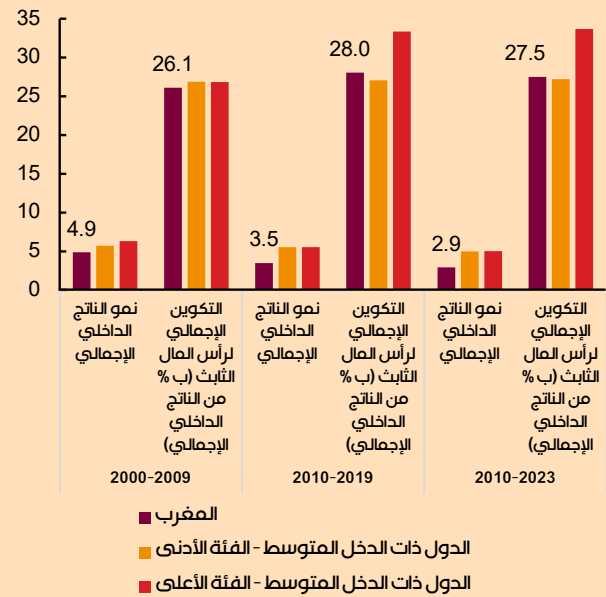
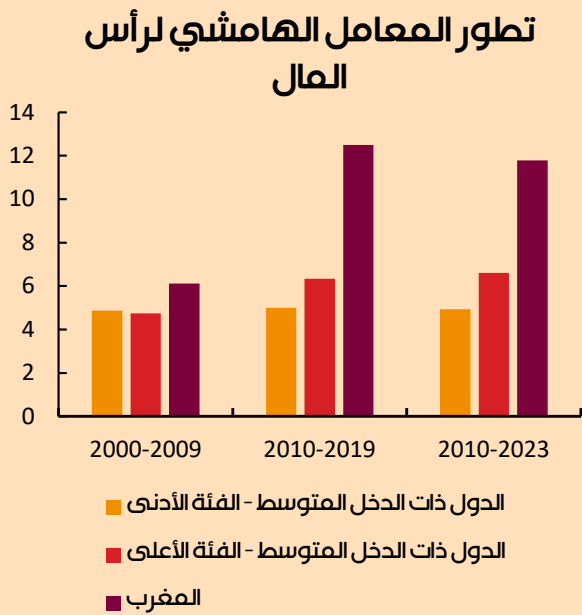
يمثل مستوى الاستثمار الإجمالي 31,2 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 و 31,6 % سنة 2026، مما سيؤدي إلى تفاقم مستوى الحاجيات التمويلية لتبلغ 1,8 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 و 1,9 % سنة 2026 بعد 1,2 % سنة 2024.

المداخيل الخارجية الصافية التي يتوقع أن تمثل نحو 6,7 % من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط سنتي 2025 و 2026، سيعرف الادخار الوطني تحسنا طفيفا ليبغ 29,4 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 ثم 29,8 % سنة 2026. ومن جانبه من المتوقع ان

الاستثمار والنمو الاقتصادي: تفاوت مستمر

يشكل الاستثمار في المغرب منذ عدة عقود ركيزة أساسية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية، وذلك عبر إنجاز مشاريع البنية التحتية وتنفيذ سياسات قطاعية موجهة وكذا الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال. وقد استقر معدل التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت⁶ من الناتج الداخلي الإجمالي في مستويات مرتفعة، حيث بلغ في المتوسط 26,1 % خلال الفترة 2009-2000 من الناتج الداخلي الإجمالي، قبل أن يرتفع إلى 28 % خلال 2010-2019. وتعتبر هذه المستويات مماثلة لتلك المحققة لدى الفئة الأدنى⁷ من الدول ذات الدخل المتوسط حسب تصنيف البنك الدولي، والتي ينتمي إليها المغرب، في حين سجلت معدلات الاستثمار في الفئة الأعلى من الدول ذات الدخل المتوسط ارتفاعات أقوى، لتنتقل من 26,8 % إلى 33,3 % من الناتج الداخلي الإجمالي على التوالي خلال نفس الفترتين.

مقارنة تطور النمو الاقتصادي ومعدل التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

6 حصة التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي.

7 إن استخدام معطيات البنك الدولي يعطيه الاهتمام بإمكانية المقارنة بين مختلف الدول.

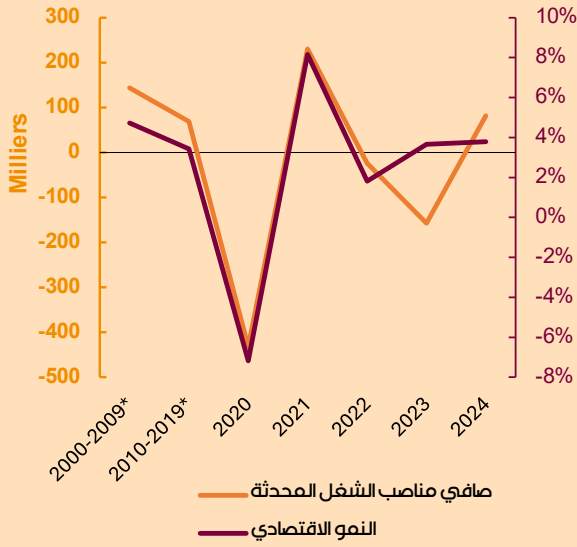
رغم أن معدل التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الناتج الداخلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني يبقى معاشلا لمتوسط البلدان ذات الدخل المعاشل، إلا أن استمرار تراجع مردودية هذا الاستثمار، والذي يقاس بمؤشر المعامل الهامشي لرأس المال، يثير تساؤلات حول مدى فعاليته وقدرته على خلق نمو مطرد ومستدام. فخلال الفترة 2000-2009، سجل الاقتصاد الوطني نموا اقتصاديا متوسطا يناهز 4,9%، بمتوسط معدل تكوين لرأس المال الثابت يبلغ حوالي 26,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو ما يعادل مردودية متوسطة تصل إلى 6,1. ويبقى هذا المستوى من المردودية أقل نسبيا (حيث كلما ارتفع المعامل الهامشي لرأس المال كلما كانت المردودية ضعيفة) مما لوحظ في البلدان ذات الدخل المتوسط من الفئة الأدنى والأعلى، والتي سجلت مستويات ملائمة لمردودية الاستثمار، بلغت على التوالي 4,9 و 4,7 على التوالي خلال الفترة نفسها.

كما عرفت مردودية الاستثمار في الاقتصاد الوطني تدهورا ملحوظا خلال الفترة 2010-2019، حيث بلغت في المتوسط 12,5 (11,8 بين 2010-2023)، وهو مستوى أعلى بكثير من متوسط مردودية الاستثمار في البلدان ذات الدخل المتوسط، حيث استقر معدل مردودية الاستثمار نسبيا في 5 بالنسبة لبلدان الفئة الأدنى و6,3 لبلدان الفئة الأعلى. ويعزى تدهور هذا المؤشر إلى أن دينامية الاقتصاد الوطني لم تواكب التحسن الذي عرفه معدل الاستثمار في المغرب خلال هذه الفترة، حيث استقر متوسط معدل النمو الاقتصادي في 3,5% مقابل 5,5% في الدول متوسطة الدخل في كلتا الفئتين.

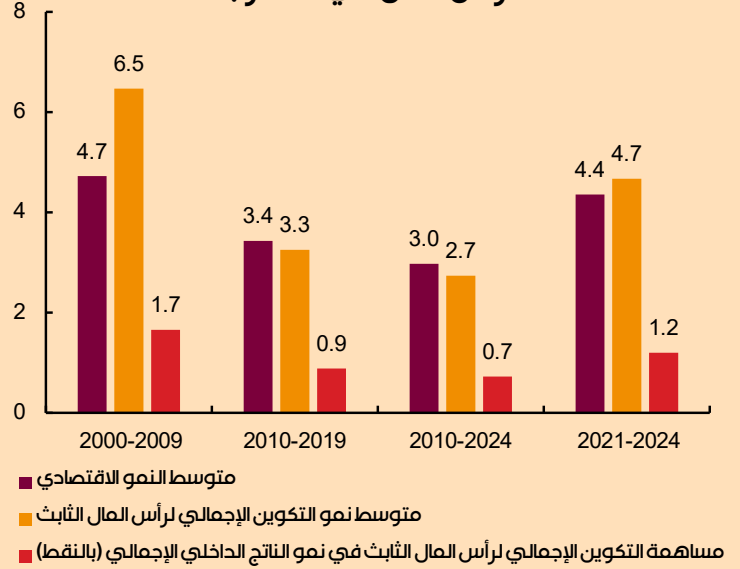
وينعكس هذا المنحى التنازلي في مردودية الاستثمار على مساهمة التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في النمو الاقتصادي، والتي انخفضت من 1,7 نقطة خلال الفترة 2000-2009 إلى 0,9 نقطة فقط بين سنتي 2010 و2019. ويترجم هذا الانخفاض ضعف تأثير الاستثمار على دينامية النمو. في حين تسارعت وتيرة نمو التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت خلال الفترة 2021-2024، لتحسن مساهمته في النمو الاقتصادي إلى 1,2 نقطة نتيجة وتيرة المشاريع الاستثمارية الكبرى التي تم تنفيذها خلال السنوات الأخيرة⁸.

8 تم استثناء سنة 2020 في هذه الفقرة نظرا لطبيعتها الخاصة.

النمو الاقتصادي و صافي مناصب الشغل المحدثة



تطور النمو الاقتصادي والتكوين الإجمالي لرأس المال في المغرب



* متوسط الفترة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

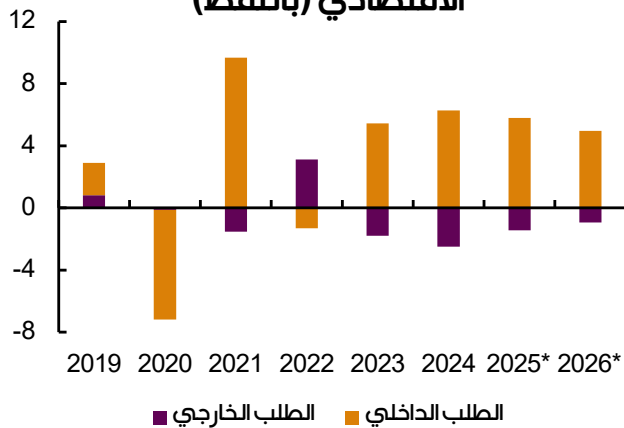
وبالإضافة إلى ذلك، ورغم المستوى المرتفع لمعدل الاستثمار الذي يميز الاقتصاد الوطني، فإن مساهمة النمو الاقتصادي في خلق مناصب الشغل عرفت تدهورا مع مرور الوقت. حيث بلغ متوسط مناصب الشغل الصافية المحدثة، حوالي 143 ألف منصب شغل خلال الفترة 2000-2009 أي ما يناهز 30 ألف منصب شغل لكل نقطة من النمو. غير أن هذه الدينامية تدهورت بين سنتي 2010 و2019، حيث انخفض محتوى النمو الاقتصادي من مناصب الشغل المحدثة إلى ما يناهز 20 ألف منصب لكل نقطة من النمو، مما يعكس تراجع قدرة للاقتصاد الوطني على تحويل النمو إلى فرص شغل. علاوة على ذلك، ورغم الانتعاش الاقتصادي بين سنتي 2021 و2024 (وهي الفترة التي بلغ خلالها متوسط معدل النمو 4,4%) لم تبلغ مناصب الشغل الصافية المحدثة المستوى المطلوب لتعويض مناصب الشغل المفقودة خلال الأزمة الصحية لسنة 2020، والتي فقد خلالها الاقتصاد المغربي أكثر من 432 ألف منصب.

المنحى كذلك إلى المنافسة التي تعرفها الأسواق الدولية وإلى استمرار سياق اقتصادي مضطرب في العديد من الدول المستوردة.

بالإضافة إلى ذلك، ستتأثر الصادرات من قطاع السيارات بالمشاكل التقنية والتجارية المؤقتة وكذا بالمنحى التنافسي للطلب على السيارات الحرارية في الأسواق الأوروبية. كما من شأن التحول المتسارع نحو السيارات الكهربائية والهجينة في أوروبا، نتيجة التدابير التحفيزية، أن يساهم في تسريع ملائمة الإنتاج الوطني مع احتياجات الأسواق.

وفي هذا السياق، سيسجل حجم الصادرات من السلع زيادة بـ 5,8% سنة 2025 و 6,3% سنة 2026.

مساهمة الطلب الخارجي الصافي والطلب الداخلي في النمو الاقتصادي (بالنقطة)



المصدر: المنحوية السامية للتخطيط

مساهمة سالبة للطلب الخارجي في النمو الاقتصادي

ستتأثر دينامية الصادرات الوطنية بالمحيط العالمي الذي يتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية وبتباطؤ النمو الاقتصادي في بلدان الاتحاد الأوروبي. وبالموازاة مع ذلك، ستؤدي قوة الطلب الداخلي إلى ارتفاع الواردات، وتفاقم عجز الميزان التجاري.

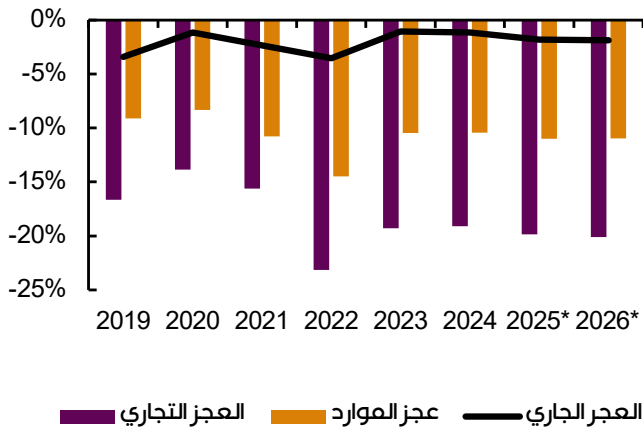
وستعزز الصادرات من الفوسفات ومشتقاته من منحها التصاعدي خلال سنتي 2025 و 2026، مدعومة بقوة الطلب العالمي، خاصة الطلب الوارد من أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا، مستفيدة من القيود المفروضة على الصادرات الصينية واستمرار فرض العقوبات على الفوسفات الروسي. بالإضافة إلى ذلك، ستساهم ملائمة منتجاته مع المعايير البيئية الأوروبية في تعزيز ولوج الصادرات من الفوسفات إلى الأسواق الأوروبية. وبالمثل، ستتحسن الصادرات من المنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعات الغذائية، مدعومة بالتأثيرات الإيجابية للقطاع الفلاحي، وستحافظ على نفس المنحى خلال سنة 2026.

وفيما يتعلق بقطاع النسيج، ستعرف صادراته نموا معتدلا سنتي 2025 و 2026، نتيجة الطلب المتواضع في الأسواق العالمية، خاصة في أوروبا، باعتبارها السوق الرئيسي لمنتجات هذا القطاع. ويعزى هذا

2026. كما ستسجل قيمة الصادرات من السلع زيادة ب 5,7 % سنة 2025 و 6 % سنة 2026، مستفيدة من ارتفاع أسعار الفوسفات ومشتقاته.

وبالتالي، سيتفاقم عجز الميزان التجاري، لينتقل من 19,1 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2024 إلى 19,8 % سنة 2025، و 20,1 % سنة 2026. وبالمثل، سيبقى عجز الموارد في حدود 11 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2025 و 2026، مستفيدا من النتائج الجيدة للقطاع السياحي الذي سيواصل تعزيز المبادلات من الخدمات. في هذا السياق، وبناء على تباطؤ تطور تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج، سيتفاقم عجز الحساب الجاري، ليصل إلى 1,8 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 و 1,9 % سنة 2026.

تطور العجزات الخارجية



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

ومن جهته، سيرتفع حجم الواردات من السلع ب 8,8 % سنة 2025 و 7,9 % سنة 2026، حيث ستسجل الواردات من سلع التجهيز وأنصاف المنتجات زيادة ملحوظة خلال سنتي 2025 و 2026، مدعومة أساسا بتسارع وتيرة نمو مكونات الطلب خاصة الاستثمار.

بالموازاة مع ذلك، ستعرف الواردات من المنتجات الغذائية، خاصة القمح، تراجعاً طفيفاً نتيجة التحسن النسبي للإنتاج الفلاحي. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل الواردات من الحيوانات الحية منحها التصاعدي، بهدف تقليص الضغوطات على الثروة الحيوانية على الصعيد الوطني.

وبخصوص المبادلات من الخدمات، ستدعم النتائج الجيدة للقطاع السياحي نمو الصادرات من خدمات الأسفار والنقل. وستعزز هذه الدينامية خلال سنة 2026، نتيجة تقوية جاذبية المغرب كوجهة سياحية. وبالتالي، سيسجل حجم الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعاً مع ذلك، سيرتفع حجم الواردات من السلع والخدمات زيادة ب 8,5 % سنة 2025 و 7,6 % سنة 2026. وهكذا، سيواصل صافي الطلب الخارجي تسجيل مساهمات سالبة في النمو الاقتصادي خلال سنتي 2025 و 2026، تصل إلى 1,4 نقطة و 0,9 نقطة على التوالي.

في هذا السياق، الذي يتميز بالمنحى التنافسي لأسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، خاصة أسعار الطاقة، سترتفع قيمة الواردات من السلع ب 7,6 % سنة 2025 و 6,4 % سنة

من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 و27,3% سنة 2026 عوض 26,7% المسجلة سنة 2024.

وستصل النفقات العادية إلى حوالي 21,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 و20,7% سنة 2026، خاصة نتيجة زيادة النفقات من السلع والخدمات إلى 17,5% و17,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2025 و2026 على التوالي عوض 15,7% المسجلة سنة 2024. ويعزى ذلك إلى ارتفاع نفقات الموظفين وزيادة النفقات الأخرى، خاصة التحويلات والإعانات الموجهة للقطاعات الاجتماعية. وبالمقابل، ستنخفض حصة نفقات المقاصة لتنتقل من 1,0% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 إلى 0,9% سنة 2026، نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية.

من جهتها، ستصل نفقات الاستثمار إلى ما يناهز 6,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 و6,6% سنة 2026 عوض 7,4% المسجلة سنة 2024.

وهكذا، سيتقلص عجز الميزانية، ليصل إلى حوالي 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 و3,4% سنة 2026.

تراجع عجز الميزانية نتيجة تحسن المداخيل الجبائية

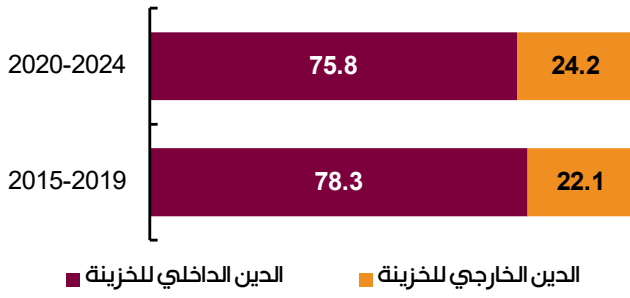
ستستفيد دينامية المالية العمومية من الانتعاش المتوقع للنشاط الاقتصادي نتيجة تحسن أنشطة القطاع الفلاحي وقوة الطلب الداخلي، بالإضافة إلى التدابير المتخذة في إطار قانون المالية. وستؤدي هذه الظرفية الاقتصادية الملائمة إلى تعزيز النتائج الجيدة للمداخيل، في حين ستواصل النفقات منحاها التصاعدي للاستجابة للتحديات السوسيو اقتصادية.

وستعرف المداخيل الجبائية تحسنا، لتبلغ 19,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 و19,4% سنة 2026. ويعزى هذا المنحى إلى زيادة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة التي ستصل على التوالي إلى حوالي 8,8% و8,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط سنتي 2025 و2026.

وفيما يتعلق بالمداخيل غير الجبائية، فستعرف بدورها تحسنا، مستفيدة من مداخيل المقاولات والمؤسسات العمومية وكذا من مداخيل آليات التمويل المبتكرة. وبالتالي، ستبلغ المداخيل العادية حوالي 23,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2025 و2026 عوض 23,3% سنة 2024.

كما ستواصل النفقات منحاها التصاعدي، حيث ستبلغ النفقات الإجمالية حوالي 27,8%

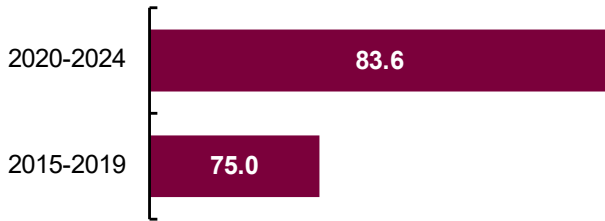
بنية الدين الإجمالي للخبزينة (ب %)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وأذا بعين الإعتبار لحصّة الدين الخارجي المضمون التي ستستقر في حدود 12,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2025 و2026، سيتراجع الدين العمومي الإجمالي منتقلا من 79,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 إلى حوالي 78,9% سنة 2026.

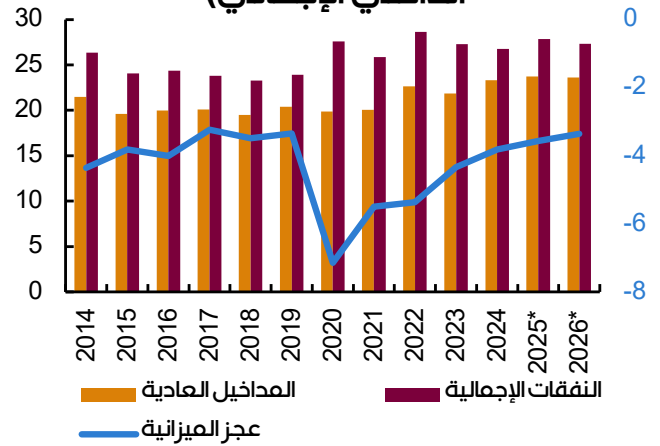
الدين العمومي الإجمالي (ب % من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

على مستوى السوق النقدي، سيساهم تحسن الظروف التمويلية مصحوبا بقوة الطلب الداخلي المدعم بزيادة الاستثمار، في تعزيز القروض البنكية للقطاع غير المالي، التي ستتعزيز بمواصلة انتعاش قروض التجهيز والقروض العقارية.

تطور عجز الميزانية (ب % من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

تحسن مؤشرات المديونية

سيؤدي المنحى التنازلي لعجز الميزانية مصحوبا بالزيادة الملحوظة للناتج الداخلي الإجمالي الاسمي، إلى تحسن مؤشرات المديونية. وهكذا، سيستقر الدين الإجمالي للخبزينة في حدود 67,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 قبل أن ينخفض إلى ما يناهز 66,7% سنة 2026. وسينتقل الدين الداخلي للخبزينة من 50,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2024 إلى 49,2% سنة 2025 و47,8% سنة 2026، في حين سترتفع حصة الدين الخارجي للخبزينة لتصل إلى 18,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 بعد 17,9% سنة 2025.

في ظل هذه الظروف، وبناء على معدل النمو الاقتصادي الوطني، ستواصل القروض على الاقتصاد منحاها التصاعدي، لترتفع بحوالي 6,8 % سنة 2026 بعد الزيادة المتوقعة ب 7 % سنة 2025. ومن جهتها، ستمكن الموجودات الخارجية من العملة الصعبة من تغطية حوالي 5 أشهر من الواردات من السلع والخدمات سنتي 2025 و2026.

في هذا السياق، وبناء على تطور المقابلات الأخرى، سترتفع الكتلة النقدية ب 7,1 % سنة 2025 وبحوالي 6,2 % سنة 2026.

توقعات		إنجازات			مؤشرات
2026	2025	2024	2023	2022	
تطور المحيط الدولي					
2,4	2,3	2,8	2,8	3,3	الاقتصاد العالمي
-7,0	-15,1	-5,1	-29,9	60,0	مؤشر المواد الأولية الطاقية
-3,2	-2,0	2,1	-9,7	9,0	مؤشر المواد الأولية غير الطاقية
2,4	1,8	3,4	0,8	5,9	التجارة الدولي
2,4	1,4	0,5	-1,3	5,4	الطلب الموجه نحو المغرب
الاقتصاد الوطني					
تطور القطاعات المنتجة ب %					
4,0	4,4	3,8	3,7	1,8	الناتج الداخلي الخام بالحجم
3,3	4,7	-4,8	1,5	-11,3	القيمة المضافة للقطاع الفلاحي
4,0	4,3	4,5	3,7	3,8	القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي
4,1	4,2	4,2	0,8	-1,6	القيمة المضافة للقطاع الثانوي
4,0	4,4	4,6	5,0	6,8	القيمة المضافة للقطاع الثالث
1,5	1,9	4,0	7,1	2,6	التضخم
تطور مكونات الطلب ب %					
4,6	5,4	5,8	4,9	-1,2	الطلب الداخلي
3,5	3,7	3,9	5,1	0,7	الاستهلاك النهائي الوطني
3,4	3,6	3,2	4,7	0,1	استهلاك الأسر
3,7	4,1	5,6	6,1	2,6	استهلاك الإدارات العمومية
7,2	9,8	10,9	4,3	-6,2	الاستثمار الإجمالي
7,0	6,7	8,0	7,9	20,7	الصادرات من السلع والخدمات
7,6	8,5	11,6	9,5	8,8	الواردات من السلع والخدمات
أهم المعدلات بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي					
-20,1	-19,8	-19,1	-19,3	-23,2	عجز الميزان التجاري
-11,0	-11,0	-10,4	-10,5	-14,5	عجز المواد
-1,9	-1,8	-1,2	-1,0	-3,5	عجز الحساب الجاري
-3,4	-3,6	-3,8	-4,3	-5,4	عجز الميزانية
66,7	67,1	67,7	68,7	71,4	الدين للخرينة
78,9	79,2	79,8	81,2	86,0	الدين العمومي الإجمالي
31,6	31,2	30,1	29,0	30,5	معدل الاستثمار الإجمالي
23,1	22,6	21,9	20,7	19,0	الادخار الداخلي
29,8	29,4	28,9	28,0	26,9	الادخار الوطني